زيا ميان

السيد زيا ميان عالم فيزياء وباحث في برنامج العلم والأمن العالمي التابع لجامعة برنستون. وتتركز أعماله على الأسلحة النووية وقضايا القوة النووية، وبخاصة في منطقة جنوب آسيا. ومن بين مؤلفاته كتاب القنبلة النووية الباكستانية والبحث عن الأمن (غواتام ببلشرز، لاهور، 1995)، وكتاب صنع الأعداء، وخلق النزاع: الأزمات الباكستانية، والأمن الدولي (أكسفورد بونيفيرستي برس، 2003). وبالإضافة إلى كتاباته، يعد السيد زيا من الناشطين في عدد من الجمعيات المدنية التي تعمل في جهود نزع الأسلحة النووية وحركات السلام.

جيرمي إيرب: هل لك أن تضع احتلال العراق في سياقه التاريخي، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة إعادة ترتيب المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة؟

هذه هي المرة الثالثة التي تحاول فيها النخبة الأمريكية الحاكمة خلال القرن العشرين أن تبحث عن سبل لتعزيز وبلورة قوتها في العالم. المرة الأولى كانت بعد الحرب العالمية الأولى في عهد وودرو ويلسون(*) ونقاطه الست

(*) (توماس) وودرو ويلسون (1856–1924) الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة في الفترة ما بين (1913–1921) درس القانون وحصل على درجة الدكتوراه فيه. درّس العلوم السياسية في جامعة برنستون، وترأس تلك الجامعة لثماني سنوات. ثم انتقل إلى السياسة وانتخب حاكما لولاية نيوجيرسي. حصل على ترشيح الحزب الديمقراطي للرئاسة عام 1912 واستطاع التغلب على كل من ثيودور روزفلت و وليام تافت ويفوز بالرئاسة. عمل خلال رئاسته على تخفيض التعرفة الجمركية وأنشأ نظام الاحتياط الفدرالي، وحافظ على حياد الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى، أعيد انتخابه عام 1916. وطلب من الكونغرس عام 1917 إعلان الحرب على ألمانيا بسبب=

عشرة(*) وعصبة الأمم. وكان الهدف في ذلك الوقت – بعد أن دمرت الإمبراطوريات الأوروبية بفعل الحرب وخروج الولايات المتحدة كقوة اقتصادية وعسكرية – هو وضع ترتيبات دولية جديدة تأسيساً على نظرة الولايات المتحدة في إعادة تشكيل العالم. ولم يكتمل ذلك المشروع بسبب حالة الركود الاقتصادي العظيم التي ألمّت بالولايات المتحدة.

وبعد الحرب العالمية الثانية، خرجت الولايات المتحدة من تلك الحرب أكثر قوة في مختلف المجالات بالمقارنة بالقوى الأوروبية، وحاولت مرة أخرى استئناف وتفعيل مشروعها القديم. وفي هذه المرة قاموا بإنشاء هيئة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وحلف الناتو كتحالف عسكري لترسيخ وإدامة الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا. وباختصار، نجدهم يحاولون استغلال فترة التأثير التي تهيأت لهم عقب الحرب العالمية الثانية لضمان عدم وجود منافس لهم.

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1990، عادوا يتساءلون، ماذا نفعل الآن في ظل ما استجمع لنا من قوة وتأثير غير مسبوقين. وهذه هي المرة الثالثة خلال فترة زمنية امتدت 100 عام أعادوا فيها طرح السؤال نفسه:"كيف يمكننا إعادة تشكيل العالم وفق هوانا؟ لذلك فإن ما نشاهده الآن هو لمحة مكررة من تلك الديناميكية المتواصلة. وإذا استمعت إلى المسئولين الحكوميين من مثل كونداليزا رايس، وأمعنت النظر فيما يقولون، فإنك تجدهم يعقدون مقارنات واضحة وصريحة مع التجارب السابقة. وقد كتبت كونداليزا رايس حول رؤيتها

= تعرضها للسفن المدنية الأمريكية. وفي سعيه نحو إحلال السلام بين القوى المتصارعة اقترح مبادرة مكونة من 14 نقطة عام 1918، وترأس وفد بلاده إلى مؤتمر باريس الذي انبثقت عنه معاهدة فرساي وعصبة الأمم. حصل على جائزة نوبل للسلام عام 1919. (الموسوعة البريطانية بتصرف).

(*) هكذا في الأصل والصواب أن ويلسون اقترح 14 نقطة للسلام.

للعالم الآن مقارنة بما كانت عليه الحال عام 1946 و1947. بعبارة أخرى، عندما كانت الولايات المتحدة القوة المهيمنة في العالم واستخدمت القنبلة النووية في هيروشيما وناكازاكي، وكانت الدولة الوحيدة في العالم التي تملك سلاحاً نووياً. وكان الهدف هو ترويع بقية العالم لقبول النظام العالمي الجديد الذي تقترحه الولايات المتحدة.

وكان لظهور الاتحاد السوفييتي، وبخاصة بعد نجاحه في اختبار السلاح النووي عام 1949، وما تلاه من حرب باردة، وما أظهره السوفييت من قدرة على المنافسة في هذا النوع الجديد من أدوات الإبادة المتبادلة، أثر كبير في تقييد كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وأدت إستراتيجية الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة إلى إيجاد توازن قائم على الردع المتبادل بين الطرفين، فكان كل طرف يشكل رادعاً وعاقلاً للطرف الآخر. أما اليوم، وفي ظل غياب الرادع السوفييتي فقد أصبحت الولايات المتحدة حرة طليقة، على الأقل من وجهة نظر صناع السياسة الأمريكية، لكي نحاول مرة أخرى. ويرى بعض المحللين أن الهدف ليس مجرد تعزيز وترسيخ السلطة والهيمنة الأمريكية باستخدام المؤسسات الدولية القائمة، بل ربما إعادة هيكلة وتشكيل منظومة جديدة من المؤسسات الدولية لا يعود فيها مكان للمؤسسات القائمة في الوقت الحالي (كهيئة الأمم المتحدة وغيرها) وهي مؤسسات لم يعد لها أي قيمة في نظر أصحاب القرار في الولايات المتحدة اليوم. إننا على أعتاب مرحلة جديدة من إعادة تشكيل العالم كما نعرفه اليوم.

جيرمي إيرب: ولكن أليس العالم اليوم في خطر، ويشهد بداية مرحلة من التغيير المدفوع من العولمة، ولذلك فهو بحاجة إلى إعادة الاستقرار؟

المسألة تتحدد من أين تنظر إليها. لأن أحد نتائج استخدام القوة هو أنها سلاح ذو حدين؛ فالولايات المتحدة تستخدم القوة لإيجاد الاستقرار، إلا أن

الشعوب التي تستخدم هذه القوة ضدهم سيشعرون بالظلم والقهر، وسيبدأون بالمقاومة. ومحصلة ذلك أن هذه العملية التي تحاول تهدئة العالم وتسييره بحسب رغبات الولايات المتحدة تعمل على إفراز المقاومة التي تحاول الولايات المتحدة إخمادها أصلاً. ويدرك المخططون العسكريون والمفكرون الإستراتيجيون هذا جيداً، وقد أشار أحدهم مؤخراً إلى أن إرسال المزيد من الجنود لا يشكل حلاً للأزمة القائمة في العراق لأن ذلك سيعمل على تكثير عدد الأهداف بالنسبة للمقاومة. وهذا التصريح يشكل اعترافاً بديناميكية الوضع هناك: كلما زادت الولايات المتحدة من فرض نفسها على العالم، ازدادت الأماكن وأعداد الذين سيشعرون بسطوة القوة الأمريكية، وازداد معها مشاعر المقاومة وعدم الخنوع. لذلك فإن زيادة أعداد الجنود لن تخرجنا من هذا الوضع الذي وجدنا أنفسنا فيه، بل ستجعله أسوأ مما هو عليه.

جيرمي إيرب: لاحظت أنك تكثر في كتاباتك الحديث عن مسألة الانتشار النووي. كيف تؤثر سياسات بوش على ديناميكية انتشار الأسلحة النووية؟

برزت قضية انتشار الأسلحة النووية كقضية ذات أهمية بالنسبة لصناع السياسية في الولايات المتحدة في الخمس عشرة سنة الماضية. ومن وجهة نظري أنه فاتهم ملاحظة عنصر جوهري فيما كان يحدث. وهو أنهم لم يسألوا أنفسهم إذا كانت دولة ما من دول العالم الثالث تحاول بناء قنبلة نووية، فما الذي يدفع قادتها إلى الاعتقاد بأن السلاح النووي هو الحل للمشاكل التي يواجهونها؟ ما الذي يدفع النخب الحاكمة في دول العالم الثالث مثل كوريا الشمالية والعراق وإيران وباكستان والهند وغيرها، إلى الاعتقاد بأن امتلاك السلاح النووي سيحل أي مشكلة؟ والجواب هو أن الولايات المتحدة هي التي علمتهم التفكير بالأسلحة النووية بطريقة محددة. ولو سلموا بهذه الحقيقة لأدركوا أن الولايات المتحدة هي

التي أوجدت هذه المشكلة. فعندما تصر الولايات المتحدة أن العشرة آلاف سلاح نووي التي تمتلكها تشكل حجر الزاوية لدفاعها وأمنها، فمن الطبيعي أن يقول الآخرون إذا كان السلاح النووي هو الرصاصة السحرية التي تضمن الأمن لأقوى دولة في العالم، فلماذا لا نسعى نحن إلى الحصول عليه. إننا نصدّر طريقة تفكيرنا لأن في العالم اليوم قدر من الشفافية. ومع أننا نستخدم حججاً محلية في المناقشات الدائرة حول السياسة لدعم القرارات المحلية، إلا أن هناك من يستمع إلى النقاش الدائر من خارج البلاد، وتولي النخب الحاكمة في العالم الثالث أذناً صاغية لما نقول ويشاهدون ما نفعل. ومن سوء الطالع أنهم يستقون دروساً غير صحيحة وهي أن الطريقة الوحيدة لحل مشاكل الأمن الوطني تكمن في امتلاك السلاح النووي. ولكن، مرة أخرى، تعود المسألة في أصلها إلى أن الولايات المتحدة هي صاحبة هذه الطريقة في التفكير والتصرف في العالم، وهي طريقة يقلدها الآخرون لأنهم يعتقدون أنها هي الطريقة المثلى لممارسة القوة في العالم. وعندما يفعلون ذلك، فإنهم يستنسخون أنفسهم باستخدام النموذج الأمريكي، إذن، فانتشار الأسلحة النووية مدفوع بقيام الولايات المتحدة بحيازة الولايات المتحدة وتكديسها الأسلحة النووية.

واليوم تسعى إدارة بوش تحديداً إلى حيازة السلاح النووي وتأمين فعاليته لمائة عام قادمة. وتعمل على وضع برامج جديدة لتصميم وصنع أنواع جديدة من الأسلحة النووية. فمصانع وتجهيزات الأسلحة النووية القائمة والتي أنشئت مع بداية الحرب الباردة أصبحت قديمة وحان وقت استبدالها بمعدات أحدث وأكثر تطوراً وتعقيداً للمحافظة على التفوق النووي على بقية دول العالم. وحكومة بوش ملتزمة بهذه البرامج. لذلك فإننا لن نضمن قرناً أمريكياً جديداً وحسب، كما يأمل بعضهم، بل قرناً أمريكياً نووياً جديداً.

جيرمي إيرب: أين موقع 11 سبتمبر من هذا كله؟

يمثل 11 سبتمبر عدة أمور. أولها، بالطبع، أنه عمل إرهابي في غاية الفظاعة. إلا أن إدراك خلفية ذلك العمل يجعل من الأمور أكثر تعقيداً. وأول هذه التعقيدات هو أن استخدام العنف على نطاق واسع ضد المدنيين كأسلوب للضغط على الحكومات هو في حقيقة الأمر ابتكار تم على يد الولايات المتحدة وبريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية حين قاموا بضرب المدن الألمانية بالقنابل ثم تلاها ضرب اليابان بالقنبلة النووية لإجبار تلك الحكومات على الاستسلام والإقرار بالهزيمة. ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا الفعل جزءاً من الإستراتيجية العسكرية المتاحة أمام الدول. واليوم نشاهد أن هذه الإستراتيجية قد أصبحت متاحة، بسبب التقدم التقني، أمام جماعات وتنظيمات فردية كالقاعدة التي لا تشكل دولة. إذن، ومن هذا المنطلق فإننا نحن أنفسنا المسئولون، ضمن مستوى معين، عن 11 سبتمبر، لأننا قدمنا للعالم طريقة في التفكير حول كيفية عمل الأشياء، أو كيف يجب أن تكون، مسوغين ذلك لأنفسنا بالقول "آه، لا ضير، فنحن في حالة حرب".

جيرمي إيرب: ما رأيك بطريقة فهم المواطن الأمريكي العادي لما يجري حوله من أمور وأحداث؟

تعتبر استطلاعات الرأي من الأدوات التي يمكن أن تكشف لنا عن تفكير الشعب الأمريكي في فهم أو إساءة فهم ما كان يجري في العالم الماضي بخصوص الحرب على العراق. واستخدمت استطلاعات الرأي لمعرفة موقف الناس من الحرب، وكشفت هذه الاستطلاعات عن أن 60 من الشعب الأمريكي يشتركون في واحد أو أكثر من القناعات الخاطئة حول ما جرى في العام الماضي.

وأول هذه المعتقدات المغلوطة هو أن الولايات المتحدة لديها أدلة واضحة على ضلوع صدام حسين في هجمات 11 سبتمبر. والاعتقاد الثاني هو أننا عثرنا

على أسلحة دمار شامل في العراق، وليس هذا وحسب، بل إن العراق استخدم تلك الأسلحة ضد الولايات المتحدة في الحرب. أما الاعتقاد الخاطئ الثالث فهو أن بقية العالم تدعم الولايات المتحدة في حربها ضد العراق. وتشير استطلاعات الرأي أن 60٪ من الأمريكان يؤمنون بواحد أو أكثر من هذه الأفكار الخاطئة. وإذا نظرت إلى من يحمل هذه المعتقدات فستجد أن الأشخاص الذين يتابعون محطة فوكس نيوز يشكلون أكبر نسبة بينهم. وفي الواقع أن هذا الاتجاه يتوازى مع مصدر الأخبار.

هذه الحقائق تكشف لنا عن شيء مهم جداً؛ لأن هذه الاعتقادات الخاطئة هي التي تشكل الطريقة التي يتفاعل فيها الناس مع ما يجري. وعلى الرغم من عدم صحة أي من هذه الأفكار، إلا أن قطاعاً عريضا من الشعب يؤمن بصحتها. لذلك علينا أن نسأل لماذا يصدقون هذه الأشياء التي تبثها محطة فوكس؟ وعندما يتعمق الناس في هذه المسألة فسيكتشفون أن هذه القضية لا تتصل بأي هوية سياسية – فلا يهم إن كنت من أنصار الحزب الجمهوري أم من أنصار الحزب الديمقراطي أم كنت مستقلاً. والشيء الجوهري الذي يتصل بهذه القضية هو: هل تؤيد الرئيس؟" فالأشخاص الذين يؤيدون الرئيس بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية سيغلب عليهم الاعتقاد بمثل هذه الأفكار والمعتقدات الخاطئة. ويبدو أننا في وضع تؤثر فيه فكرة الثقة بالسلطة والرئيس على صحة وسلامة قناعاتنا وحكمنا على القضايا المهمة. ولم يعد الناس يشككون في كل ما يقال لهم. ولا يسألون هل هذا صحيح؟ ولماذا عليّ أن أصدق ذلك؟ فهم يشاهدون الرئيس يقول كذا وكذا، فيعتقدون أن ما قاله هو الحق والحقيقة. ومن الأمور الجوهرية في الفترة القادمة أن نعمل على إعادة إحياء الحساسيات النقدية، وأن نفعّل من جديد مذهب الشك، ونعيد طرح السؤال حول ما إذا كان ينبغي اتباع السلطة والقيادة السياسية اتباعاً أعمى ودون نقاش.

والحقيقة أن السؤال الأساسي الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا الآن هو: لماذا يجب أن نصدق ما يقوله لنا الأشخاص الموجودون في السلطة؟ ولم يعد يقتصر طرح مثل هذا السؤال على مفكري اليسار، بل إن هذا القلق والشك بدأ يظهر لدى أشخاص في القيادة السياسية والعسكرية في هذا البلد. فعلى سبيل المثال، عبّر الجنرال آنثوني زيني الذي كان يتولى القيادة المركزية لقواتنا المسلحة في الشرق الأوسط حتى عام 2000، عبر عن قلقه الشديد وتشككه حول ما حدث بعد 11 سبتمبر، وكيف قام الأشخاص الموجودون في الحكومة اليوم والذين كان لديهم أجندة سياسية سابقة، باستخدام أحداث 11 سبتمبر كذريعة ومحفز لتطبيق خططهم التي أعدّوها منذ وقت طويل. وعقد زيني مقارنة مع ما كان يحدث في فيتنام. لذلك، فإن قيام أشخاص مثل زيني بالتعبير عن شكوكه حول العلاقة بين ما تقوله الحكومة وما تفعله، ثم نشاهد هذه الأكاذيب تظهر في الرأي العام، فإننا حقاً نكون أمام أزمة خطيرة في الديمقراطية. لأن الديمقراطية تتطلب الشك في السلطة، وإلا فلن يكون بوسعك أن تحاسب أحداً من المسئولين. والمحاسبة لا تأتي إلا إذا كنت تؤمن أن ما تفعله السلطة قد يكون خطأً. وإذا كنت تكتفي بالثقة في أنهم سيقومون بعمل ما هو صحيح، فإنه لن يخطر في بالك احتمال محاسبة أي أحد في السلطة على أخطائه.

جيرمي إيرب هل أنت واثق من أن الولايات المتحدة لديها الهيكل المؤسسي القائم لتشجيع هذا الشك الديمقراطي الذي تحدثت عنه؟

أعتقد أن ما رأيناه على مدى الأعوام القليلة الماضية قد بدأ يأخذنا إلى أماكن مخيفة، لأن الديمقراطية نفسها هي علاقة بين أناس نظموا أنفسهم وفق طريقة تضبط المؤسسات التي عهدوا إليها بممارسة السلطة نيابة عنهم. إلا أن المقدرة على ضبط هذه المؤسسات التي تحوز السلطة تتطلب وسائل محددة لفهم وإدراك ما تفعله هذه المؤسسات. وهذا يقوم على افتراض أن هذه المؤسسات

تتمتع بالنزاهة، وأنها لا تقوم بتضليل أو تشويه أو تحريف الحقائق عن عمد. ومن الأشياء التي رأيناها في العام الماضي هو الاستخدام المتعمد والمقصود لأدوات التضليل الإعلامي من قبل إدارة بوش بهدف تعمية الرأي العام الأمريكي وتوجيهه في اتجاه محدد. وهبوط الرئيس بطائرته على متن حاملة الطائرات هو مثال تقليدي على ذلك، حيث قدم الرئيس نفسه بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، وعلى أنه بطل، وهذه التظاهرة تولد شعوراً عاماً بأن على الشعب أن يقف خلف الجنود وخلف الرئيس. وهذه محاولة لخلق كتلة شعبية واحدة ذات نظرة واحدة وذات موقف واحد، ويصاحبها في العادة سمة قمعية لأي معارضة تطرح الأسئلة، لأنك بذلك لا تبدي تحدياً للرئيس وحسب، بل تتحدى الجنود. وتتحدى الدولة. وتتحول المعارضة كلها إلى مشكلة عندما تحاول وضع الناس كلهم في خط واحد وفي مكان واحد.

ومن الضروري أن نتذكر دائماً أن الحكومات تتعلم كيفية الحكم والإدارة من الحكومات التي تسبقها. ويوجد في حكومة بوش عدد كبير من المحنكين الذين عاينوا حرب تحرير الكويت، وعاينوا فترة حكم كلينتون في التسعينيات، ثم قالوا: " ما هي الدروس التي يمكننا الاستفادة منها في الطريقة التي استخدموا فيها وسائل الإعلام؟ وما هي الطرق التي لم تنجح؟" لكي نتجنب الأخطاء الإعلامية التي وقعوا فيها ونكون أكثر تأثيراً في إيصال رسالتنا إلى الناس، كما يقولون. وأعتقد أن قيام مؤسسات السلطة بتعلم كيف تحكم، وكيف تكون أكثر فعالية في إدارتها وتصريفها شؤون الدولة لتحقيق علاقة مستقرة ومتوازنة بين الشعب والحكومة هو أمر مفيد. وعلينا نحن أيضاً أن نتعلم كيف تتعلم الحكومة لكي نفهم وندرك ما تحاول الحكومة فعله معنا. وإلا فإننا نكون في لعبة خاسرة، وتصبح الحكومة أكثر فعالية في إدارة الرأي العام، وفي تصنيع الرأي العام، وفي القضاء على الرأي العام الذي لا ترغب بسماعه. وهدف الحكومة هو أن تحكم

من دون معارضة وأن ينصاع الجميع لخياراتها طواعية. وثمة أهمية كبيرة معلقة على تعلم النظر إلى وسائل الإعلام بعين ناقدة، وتعلم السماع لما يقوله لنا المسئولون في الحكومة بأذن ناقدة. ومن دون هذا النقد، وبدون التأمل المتواصل والموازنة بين ما نعلم وما تحاول الحكومة فعله، فإننا لن نتمكن من التحرر من الوضع الذي نكون فيه جمهوراً مسخراً، بدلاً من أن نكون جمهوراً مشاكساً. والمشاكسة عنصر جوهري في الديمقراطية.

جيرمي إيرب: تحدث كثيراً حول المؤسسات، وأنا أتساءل عن مدى صلة تلك التحليلات بالأمريكان الذين يقولون بأنهم أدلوا بأصواتهم "للرجل" وليس للحزب، وسيقوم الفريق المشرف على حملة جورج بوش في الانتخابات القادمة بتصوير جورج بوش بصورة الرجل الشديد الحازم الذي لا يهاب والذي نحن في أمس الحاجة إليه ليقودنا خلال هذه الأوقات العصيبة. ماذا تقول للناس لتوضيح القوى المؤسسية التي تقف خلف هذه الحجة السطحية ولكنها مع ذلك تبدو مقنعة؟

هذا سؤال مثير حقاً لدرجة عجيبة لأنني أعتقد أننا شهدنا تحولاً في دور القائد في السياسات الوطنية في العقود القليلة الماضية. وهذا التحول لا يقتصر على الولايات المتحدة وحسب، بل يشمل مختلف الدول الديمقراطية حول العالم. على سبيل المثال، تتشابه علاقة توني بلير بالسياسة والشعب في بريطانيا إلى حد كبير بعلاقة جورج بوش بالسياسة والشعب في الولايات المتحدة. وتتكرر هذه الظاهرة مرة بعد أخرى إذا نظرنا إلى السياسات المحلية في الديمقراطيات المختلفة حول العالم.

ومن الأشياء التي تؤثر في هذا المجال هو أننا في هذا العصر الذي تتوفر فيه وسائل الإعلام على نطاق واسع، فإن المؤسسات فقدت جزءاً من جاذبيتها. ويصعب توضيحها وتمثيلها للناس. أما القادة فهم أصلح للعرض على شاشات

التلفاز؛ وأكثر قابلية لإسباغ مختلف أنواع المعاني عليهم. ويعرف الناس شأن المؤسسات جيداً، وهم أخبر وأقدم عهداً بها لأنهم يعملون فيها. وهناك قول دارج في الولايات المتحدة يستخدم في التذمر والشكوى في العمل، وهو: "إنه النظام." والتوجه العام في إدارة الديمقراطية الآن هو تحويل الاهتمام بعيداً عن "النظام" وتركيزه على "الشخص." فالناس يعرفون النظام جيداً؛ ويعلمون أن هناك هياكل للقوة. ولكنك إذا حوّلت الأنظار عن هذه الهياكل وقدمت لهم الفرد فسيجدون أكثر من طريق للمشاركة الذهنية والوجدانية معه. وبهذه الطريقة نكون قد عدنا إلى الوراء وانحرفنا، بسبب وسائل الإعلام، عن الديمقراطية إلى الملكية، حيث تتجسد كل القيم والعلاقات ومسائل الثقة في شخص القائد كما كانت تتجسد في شخص الملك، الذي هو رمز بعيد ولكنه رمز إنساني. فهو أكبر من الحياة، ولكنه مع ذلك شخص يمكنك أن تشاركه وجدانياً. وقد جعلت وسائل الإعلام اليوم كل ذلك ممكناً؛ وبإمكان الرئيس أن يظهر على شاشة التلفاز ويخاطب الناس في بيوتهم وينظرون إلى وجه إنسان عبر تلك الشاشة. ويشاهدون سيرة شخص. يشاهدون شخصاً هو في مستوى معين، مثلهم، على الرغم من وجود علاقات ونطاقات شاسعة ومختلفة تماماً بينهم وبينه فيما يخص السلطة. ولكنها علاقة بدأت تظهر في العالم اليوم، حيث تلعب وسائل الإعلام دوراً مشوّهاً للديمقراطية بتحويلها الاهتمام عن المؤسسات وتجسيده في الأشخاص بطرق لم يكن بوسع أحد القيام بها في الماضي سوى الملوك والأباطرة.

جيرمي إيرب: من الحجج التي سيقت في تسويغ الحرب على العراق هو أنها تهدف إلى جلب الديمقراطية للشعب العراق، ما هو تقويمك لهذه الحجة؟

لم يكن لدى الولايات المتحدة أي التزام محسوس نحو الديمقراطية. ولو نظرنا إلى سجل الحكومات الأمريكية المتعاقبة على مدى نصف القرن الماضي،

وليس فقط إلى سجل حكومة بوش، لوجدنا صعوبة في العثور على حكومة أمريكية واحدة تلتزم التزاماً مبدئياً نحو الديمقراطية. ومن المفارقة أن عام 2003 يصادف الذكرى الخمسين لحدث تاريخي هو الإطاحة بالحكومة الإيرانية على يد وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. وجاء الانقلاب حين حاول رئيس الوزراء الإيراني في ذلك الوقت محمد مصدق تأميم صناعة النفط الإيرانية لكي تتمكن إيران وشعبها من الاستفادة من نفطهم. وقامت الوكالة بتنفيذ أول انقلاب حكومي في تاريخها. وتمت الإطاحة برئيس الوزراء المنتخب وحكومته، مستبدلة إياه بالشاه الذي كان على أتم الاستعداد لتنفيذ كل ما تأمره به واشنطن.

وفي السنة اللاحقة، وبعد عام من النجاح الذي حققوه في انقلابهم الأول، قامت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بدعم انقلاب ثان في غواتيمالا بعد أن أتقنوا كيفية فعل ذلك دون حساب أو مساءلة. وواصلت الوكالة العمل بهذه الآلية. وقد اتضح مؤخرا تورط الولايات المتحدة في محاولة الانقلاب على الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز. لذلك لم يتغير شيء في هذا المجال.

والخيار الأول للولايات المتحدة ليس القيام بالانقلاب، بل دعم الأشخاص الموجودين في الحكم ممن لديهم الاستعداد لتنفيذ رغبات الولايات المتحدة. وهذا هو الوضع المثالي لأنه يعفيهم من المسؤولية. وباكستان مشهورة بهذا الأسلوب. فقد حدث أول انقلاب في باكستان في الخمسينيات من القرن الماضي، وسُرّت الولايات المتحدة بنجاح ذلك الانقلاب. وحدث الانقلاب الثاني في السبعينيات وكانت الولايات المتحدة أيضاً مسرورة بنتيجته لأن المؤسسة العسكرية التي قامت بكلا الانقلابين كانت على أتم الاستعداد لأن تكون جزءاً من الخطة الإستراتيجية العسكرية الأمريكية. وجاء الانقلاب الأول ضمن الجهود الأمريكية في الحرب الباردة، والثاني كان لمقاتلة السوفييت في أفغانستان. والآن لدينا الجنرال مشرف الذي قاد الانقلاب العسكري عام 1999 مبدياً كامل الاستعداد ليكون حليفاً

للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب. ولم تنزعج الإدارة الأمريكية من حقيقة أنه أطاح برئيس وزراء منتخب من الشعب.

جيرمي إيرب: تحدثت حول الإمبراطورية الأمريكية بوصفها إمبراطورية تختلف عن بقية الإمبراطوريات السالفة. هل تصدق هذه المقولة على الإمبراطورية في عهد بل كلينتون كما هي في عهد بوش؟ هل هناك فروق ذات شأن بينهما، أم أنك ترى أنها استمرار لشيء واحد؟

هناك فوارق مهمة بين إدارة كلينتون وإدارة بوش، وهي فوارق تتكرر بين الحكومات الأمريكية المتعاقبة. وربما يصدق الحال على حكومات معظم الدول لأن الدول تحتاج دائماً إلى هذا الضغط والتوتر بين توافق الرأي والإكراه في ممارسة السلطة ومحاولة الحصول على ما تريد في العالم. ولهذا يوجد داخل الحكومات أناس يقولون بوجوب استخدام مزيد من القوة للحصول على ما نريد. وفي المقابل يوجد من يقول هناك ثمن يكون الطرف الآخر دائماً مستعداً لقبوله، لذلك قدموا لهم المساعدة، أعطوهم شيئاً، وسوف يبرمون صفقة معنا. لذلك فإن هذا التوازن في إقناع شخص ما بقبول التعاون، إقناع الشخص لقول "نعم" بدلاً من إجباره على قول "نعم"، هو أمر كان دائماً يشكل جزءاً من الحسابات السياسية والمنازعات السياسية داخل الحكومات وفيما بينها. وخلال الحرب ضد العراق شاهدنا أشخاصاً مثل كولن باول وغيره في وزارة الخارجية يقولون "دعونا نذهب إلى الأمم المتحدة"، وما يقصدونه هو الحصول على إجازة أو رخصة لشن تلك الحرب. وفي المقابل كان هناك أشخاص داخل الحكومة يقولون لسنا بحاجة إلى أحد ليقول لنا ما نفعل وما لا نفعل؛ فلنقم بهذه المهمة على أية حال. إذن، فالمسألة هي كيف تحصل على ما تريد.

ولكن لم يسأل أحد من كلا الطرفين نفسه هل الهدف الذي يسعى إليه حق أم باطل، هل يمكنك أن تريد ذلك؟ وهذا ينطبق على موقف إدارة كلينتون وموقف إدارة بوش. وعلينا أن لا ننسى أن إدارة كلينتون هي التي أحكمت الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق والذي حصد أرواح مئات الآلاف من أطفال العراق. إنها فقط طرق مختلفة في الحصول على ما تريد. وهذا الفارق على قدر من الأهمية لأنني أعتقد أن إدارة كلينتون كانت ستحتاج إلى ضغط كبير كي تقوم بما قامت به إدارة بوش وهو إرسال أكثر من مائة ألف جندي أمريكي لاحتلال واجتياح العراق، وقيام الجنود الأمريكان بإطلاق النار على المتظاهرين العراقيين في عاصمتهم. لذلك أعتقد أن هذه التفرقة مهمة، ولكن علينا أن لا نغفل عن حقيقة أن هذه الفوارق تبقى ضيقة نسبياً في كيفية حصولك على ما تريد. فكلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وكل من كلينتون وبوش لديهم هدف واحد وهو الإطاحة بنظام صدام حسين. وكلينتون هو الذي أقر قانون تحرير العراق والذي خصص بموجبه مبلغ 100 مليون دولار سنوياً لتزويد المعارضة العراقية بالسلاح للإطاحة بحكومة صدام حسين. فالمسألة مسألة اختلاف في الوسائل، وكلهم متفقون على الهدف، ولكن بعض الوسائل مستساغة أكثر من الأخرى بالنسبة لهم.

والأمر الآخر الذي يشترك فيه كلينتون وبوش ويظهر أهمية الفارق الذي نتحدث عنه هو مسألة الأسلحة النووية. فقد كان كلينتون مستعداً للتوقيع على معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية. كان مستعداً لتقديم تنازلات لمختبرات تجارب الأسلحة النووية الأمريكية كي يؤمن دعمها للتوقيع على تلك المعاهدة. وكانت الحكومات الأمريكية المتعاقبة تنفق المليارات على مختبرات الأسلحة بغية الاستمرار في عمليات البحث وتطوير الأسلحة النووية، إلا أن الرئيس كلينتون وقع على معاهدة تقول بأننا لن نقوم بأي تجارب نووية بعد اليوم. أما بوش فلديه

نظرة مختلفة؛ فهو يريد من هذه المختبرات إجراء المزيد من الأبحاث والتجارب، ويسعى إلى تطوير جيل جديد من الأسلحة النووية. وهناك قلق حقيقي من أن ولاية ثانية من حكم بوش الثاني ربما تسفر عن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة حظر التجارب النووية لكي تستأنف التجارب النووية وتفسح المجال أمام إضافة جيل جديد من الأسلحة النووية إلى الترسانة الأمريكية التي تضم عشرة آلاف رأس نووي. وهذا فارق مهم لأن الولايات المتحدة لديها موقف وسياسة معلنة تلتزم فيها باستخدام الأسلحة النووية حتى ضد الدول التي لا تملك سلاحاً نووياً.

ومن أكبر القضايا التي تشغل بال الكثيرين منا هي أن مقاومة الإمبراطورية الأمريكية تتزايد يوماً بعد يوم في دولة تلو الأخرى، ومن المؤسف أن مزيداً من الدول أصبحت تفكر بامتلاك السلاح النووي كرد على السلاح النووية الأمريكي. وبذلك نكون قد مهدنا السبيل لزيادة المواجهة النووية. وبما أننا لسنا في وضع يشبه وضع الحرب الباردة من وجود هذا التوازن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي التي تمتلك كل واحدة منهما آلاف الرؤوس النووية المثبتة على صواريخ عابرة للقارات وقادرة على تدمير الطرفين تدميراً تاماً ومعهما بقية العالم، فسوف ينتهي بنا الأمر إلى وضع مشابه لما يحدث مع كوريا الشمالية. فكوريا الشمالية ربما لديها بضعة رؤوس نووية وصواريخ قد يصل مداها إلى اليابان أو المحيط الهادي. ولكنها لا تشكل تهديداً كاسحاً بحجم التهديد والخطر الذي كان يشكله الاتحاد السوفييتي على الولايات المتحدة. وهذا من شأنه أن يسمح للمخططين العسكريين في البنتاغون بالتفكير باستخدام السلاح النووي في الحرب. ومتى ما أصبح هذا الخيار مفتوحاً كما حدث في التقنيات السابقة، فإن الدول الأخرى ستجد وسائل أخرى للدفاع عن نفسها. لقد بدأنا بإدخال احتمالات استخدام الأسلحة النووية في كل أنواع الأوضاع والظروف كجزء من

الصراع على السلطة والصراع من أجل الإمبراطورية، الأمر الذي يمهد الطريق أمام انتشار الأسلحة النووية، وزيادة احتمالات استخدامها كطريقة لمواجهة القوة الأمريكية. ويترتب على هذا نتائج وخيمة لأن ذلك سيذهب بحياة الملايين من البشر.

جيرمي إيرب: هل لك أن تحدثنا عن مشروع القرن الأمريكي الجديد، وعن تبعات مبادئه الأساسية على مستقبل الإمبراطورية الأمريكية؟

للإمبراطورية الأمريكية علاقة غريبة بالزمن، وهي تختلف عن الإمبراطوريات السابقة. وقد كتب هنري لويس مقالة شهيرة نشرت في مطلع الأربعينيات بعنوان "القرن الأمريكي"، وفي التسعينيات أطل علينا "مشروع القرن الأمريكي الجديد" والحقيقة أن هذه الفكرة غريبة- وهي أن أمريكا لا تعرف الحدود الجغرافية وحسب، بل إن الزمن نفسه يعود لأمريكا- إنه قرن أمريكي. ألا يعيش الصينيون في الزمن الذي يعيش فيه الأمريكان؟ ما الذي يعنيه أن تعيش في القرن الأمريكي، أو أن تكون أمريكياً في القرن الأمريكي أو أن لا تكون أمريكياً في القرن الأمريكي؟ ومن بين الأشخاص المسئولين عن هذه المنظمة نائب الرئيس دك تشيني وبول ولفوويتس وأشخاص آخرون يحتلون مناصب حساسة في حكومة بوش. لذلك فإن من الأهمية بمكان أن تسأل عن وجهتهم في العالم. وأعتقد أن هناك ثلاثة أمور تعمل معاً. فمن جانب، تعتبر هذه العصبة عصبة ثورية. فهم يسعون إلى إعادة تشكيل العالم وفق هواهم، لأن هذا العالم "غير مرتب" ولا يستقيم مع تصورهم لما يجب أن تكون عليه الأمور. وعندما ننظر إلى الشرق الأوسط تحديداً، فبإمكانك أن ترى لماذا يعتقدون أن العالم غير مرتب. لأن معظم دول الشرق الأوسط أنشئت في الفترة الواقعة بين الحرب العالمية الأولى والثانية على يد الإنجليز بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. إنه "غير مرتب" لأن تلك الأنظمة لا تفعل ما ينبغي فعله، وهي أنظمة غير مستقرة وتعمل

على تعقيد المسائل الخاصة بأسعار النفط ومن يسيطر عليه..الخ. لذلك نحن بحاجة إلى ترتيب الأمور كي يعمل كل شيء بالشكل الصحيح. وهذا عنصر منهم وراء هذه التوجهات والسياسات- إنها حلول إدارية. فالعالم الذي ورثه المحافظون الجدد ليس بالكفاءة المطلوبة.

والأمر الآخر، هو أنهم يسعون إلى وضع مؤسسات وأفكار تضمن قبول الناس وانصياعهم للقوة الأمريكية في ظل عدم وجود منافس للولايات المتحدة. والخطوة الأولى في ذلك هو إقناع الناس بأن القوة الأمريكية جاءت لتبقى. لا تفكر أبداً بمقاومتها، ولا تفكر أبداً بتحديها، لأن العالم سيكون في أفضل ما يمكن أن يكون عليه، وسيكون لك مكان فيه. لذلك من الأفضل لك أن تنصاع.

والأمر الثالث لا علاقة له بما يرغبون فعله في العالم بل بما يريدون تحقيقه في الولايات المتحدة نفسها. فهذا الجيل من الأشخاص: ولفوويتس وتشيني ورمسفيلد، وغيرهم ممن يحمل أفكاراً مشابهة، يعتقدون أن الحركات التي ظهرت في الستينيات - على سبيل المثال، الحركات المناهضة لحرب فيتنام، وحركات تحرير المرأة، وحماية البيئة، وغير ذلك- هي حركات زعزعت الهيكل التقليدي للسلطة. وبدأ الناس إثرها يناقشون ماهية النظام الطبيعي للمجتمع، وما يجب أن يكون عليه. ويرى المحافظون الجدد في ذلك تحدياً ومشكلة لأنهم يعتقدون أن كل ينبغي على الناس معرفته هو من هو صاحب الأمر والحل والربط. لذلك فإن الناس بحاجة إلى إعادة انضباط. وهذا أمر يتحتم على الأمريكان أن يفكروا فيه جيداً: هل نحن على استعداد للسماح لهؤلاء بنقض كل ما تم تحقيقه من تقدم في الثلاثينيات والأربعينيات في مجالات الحقوق المدنية والديمقراطية والهوية. هل سنمسح لهم بتغيير ذلك لأنه لا ينسجم مع أفكارهم الخاصة. وعليه فإن مشروع القرن الأمريكي الجديد لا يتعلق بتغيير العالم وحسب بل وبتغيير أمريكا نفسها أيضاً.

جيرمي إيرب: هل هناك فرق بين الإمبراطورية الأمريكية وغيرها من الإمبراطوريات السالفة يبعث على التفاؤل بالمستقبل؟

تختلف الولايات المتحدة أساساً عن كل الإمبراطوريات السابقة في أكثر من جانب. أولها هو أن كل شخص في الولايات المتحدة وعلى خلاف مواطني الإمبراطوريات السابقة، يملك القدرة على القراءة والكتابة، وعليه فإن المعلومات متاحة أمام عموم الشعب حول ما تفعله إمبراطوريتهم حول العالم. ولو نظرنا مثلاً إلى الإمبراطورية البريطانية في أوج قوتها لوجدنا أن معظم البريطانيين لا يجيدون القراءة أو الكتابة. والجانب الثاني هو أن المؤسسات الديمقراطية والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاجتماعية كانت تعاني وتناضل من أجل الظهور كأفكار جديدة في المجتمع. أما في الولايات المتحدة اليوم فلدينا كل هذا، لذلك فإن هذه الإمبراطورية هي الأولى في التاريخ التي يوجد فيها مؤسسات ديمقراطية. لذلك فإن اجتماع هذه الأمور – القدرة على معرفة ما تفعله أمريكا حول العالم، والمؤسسات التي يمكن للأفراد من خلالها التحكم والسيطرة على الحكومة فيما تفعله باسمهم، هو جانب جديد. والسؤال هو، هل يوجد لدينا استعداد في ممارسة وتفعيل هاتين المكنتين المتوفرتين بين أيدينا لكي نجعل من هذه الإمبراطورية إمبراطورية تختلف عما سبقها من إمبراطوريات. لأن الإمبراطوريات السابقة كان لها دائماً نهايات مأساوية. إن مستقبل الإمبراطورية الأمريكية سوف يتحدد أساساً بالخيار الذي يمارسه الشعب الأمريكي تجاهها.

نورثمبتون، ماسيتشيوستس

13 **أكتوبر**، 2003